الصباح الاقتصادية
12
العدد 2411 - السنة الثامنة
الخميس غرة جمادى الأخرة 1437 - الموافق 10 مارس 2016
Thursday 10 March 2016 - No.2411 - 8th Year

يتوقع أن تتعافى أسعار النفط مع نهاية 2016

الصالح: نفكر في طرح شركات خدمات نفطية للاكتتاب العام

أكد نائب رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح، أن الكويت تفكر في طرح أسهم بعض شركات الخدمات النفطية للاكتتاب العام من خلال طرح حصة للمواطنين تزيد بحسب قدرة السوق على الاستيعاب.

وأشار الصالح إلى أن شركة البترول الكويتية العالمية وناقلات النفط الكويتية على سبيل المثال يتم بحث طرحهم للاكتتاب العام، مشيرا إلى ان الشركات المالكة للنفط هناك عوائق دستورية تحول دون طرحها للاكتتاب العام.

وأضاف أنس الصالح، على هامش ملتقى الكويت للاستثمار، أنه يتوقع تعافيا في أسعار النفط مع نهاية العام 2016.

وقال الصالح «هناك توقعات بتعافي الطلب وارتفاع الأسعار بحدود 16 إلى 17% قبل نهاية العام الجاري» حيث تشير التقديرات بلوغ النفط مستويات 40 إلى 60 دولار في المدىالمتوسط.

وهوت أسعار النفط بنحو حاد بلغ 70% من أعلى مستوى لها في يونيو 2014، لتصل إلى مستوى 30 دولاراً للبرميل في يناير الماضي؛ بسبب تخمة المعروض ومحدودية الطلب.

يوسف العبيد

من جانبه تحدث يوسف جاسم العبيد نائب محافظ بنك الكويت المركزي عن متانة القطاع المصرفي الكويتي ودوره في خدمة الاقتصاد الوطني في إطار التعريف بأهمية وجود قطاع مصرفي قوي في تشجيع الاستثمار، وأهمية السياسات التي يطبقها بنك الكويت المركزي للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي ودورها في إيجاد بيئة داعمة للنمو الاقتصادي. وبطبيعة الحال فإنه لا يوجد خلاف في أن القطاع المصرفي يعتبر من الركائز لأساسية لبناء أي اقتصاد، إذ يُشكّل احدى دعامات النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال دوره كوسيط مالي، وبما يقدمه من خدمات مالية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. وتقوم البنوك الكويتية بهذا الدور بكفاءة عالية بما لديها من كوادر وطنية مؤهلة وبخبرات فنية ومالية في مجال العمل المصرفي والمالي، بالإضافة إلى قوة أوضاعها المالية والتي تعكسها متانة المؤشرات المالية لهذه البنوك.

وأضاف «بالحديث عن دور بنك الكويت المركزي في توفير متطلبات بيئة داعمة لتشجيع الاستثمار في الكويت يقودنا بالضرورة إلى مناقشة ثلاثة محاور أساسية ضمن الأطر القانونية لأعمال بنك الكويت المركزي ومهامه. يتعلق المحور الأول منها بهيكل القطاع المصرفي، ويتمثل المحور الثاني بدور البنك المركزي في المحافظة على الاستقرار النقدي، في حين يتعلق المحور الثالث بدور البنك المركزي في المحافظة على الاستقرار المالي.

وفي إطار السياسات والإجراءات التي يتخذها بنك الكويت المركزي لتحقيق الاستقرار النقدي، يسعى البنك بشكل مستمر إلى ترسيخ بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي وبما يساهم في توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير الوظائف للعمالة الوطنية. وفي هذا الشأن، وعلى صعيد السياسة النقدية، يحرص بنك الكويت المركزي على متابعة تطورات مستويات أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي لضمان اتساقها مع الدورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية واتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية.

وعلى صعيد الاستقرار المالي، تتمتع مصارفنا الوطنية بمؤشرات مالية متينة تعكسها المرتكزات الرئيسية الأربع التي تشكّل عناصر دعم قوة البنك وسلامة مؤشراته المالية والتي يمكن أن نطلق عليها «مربع السلامة المالية»، وتتمثل في كل من جودة الأصول، والسيولة، والربحية، ومعدلات كفاية رأس المال، وهي قنوات متداخلة ومتكاملة بطبيعتها وداعمة لبعضها البعض. وقد تعززت هذه المؤشرات مع الرقابة اللصيقة لبنك الكويت المركزي وما يبذله من جهود حثيثة في مجال تعزيز أساليبه الرقابية، أخذا بالاعتبار الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، ومن خلال أدوات الرقابة المكتبية والميدانية، وقيام بنك الكويت المركزي خلال العامين الأخيرين بتطبيق حزمة إصلاحات بازل 3. وقد ساهمت هذه الإجراءات، والتي جاءت ضمن جهود مشتركة مع البنوك، في تحصين القطاع المصرفي من خلال تعزيز متانة مؤشراته المالية. وعلى صعيد جودة الأصول، فقد تراجعت نسبة القروض غير المنتظمة إلى معدلات متدنية تاريخياً لتصل (على أساس مجمع) إلى 3% كما في نهاية سبتمبر 2015، يدعمها أيضا نسبة تغطية للقروض غير المنتظمة تصل إلى 167.7%. كذلك بلغت كفاية رأس المال وفقا لتعليمات بازل 3 (على أساس مجمع) كما في نهاية سبتمبر 2015 نسبة 16.5%. وجدير بالذكر أن الشريحة الأولى لنسبة كفاية رأس المال للبنوك الكويتية تشكل نسبة 92.4% من قاعدة رأس المال الرقابي، الأمر الذي يعكس جودة رأس المال أيضا وقدرته على امتصاص الخسائر ومقاومة الصدمات. كذلك فإن البنوك الكويتية مستوفية أيضا لمتطلبات المعايير الرقابية الأخرى، ومنها معيار الرفع المالي ومعايير السيولة، بالإضافة إلى استقرار وتحسن الربحية لدى هذه البنوك.

وجدير بالذكر في هذا المقام أن هناك إشادة بالدور الرقابي الحصيف لبنك الكويت وسلامة أوضاع القطاع المصرفي في الكويت من قبل صندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف العالمية.

من جانبه قال المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية إن إجمالي موجودات الصندوق تبلغ نحو 5 مليارات دينار كويتي، تعادل 16.5 مليار دولار.

وأضاف عبدالوهاب البدر في كلمته أمام ملتقى الكويت للاستثمار، أن الصندوق يواصل تقديم قروضه الميُسرة بالإضافة إلى المساعدات الفنية للمساهمة في العمليات التنموية بالعديد من الدول.

وقال إن الصندوق لا يُشكل عبئا على موازنة الدولة، حيث يقوم بتنمية موارده الذاتية من أجل تدعيم أنشطته التنموية.

ويبلغ رأسمال الصندوق نحو ملياري دينار كويتي.

وقدم الصندوق منذ تأسيسه في عام 1961 وحتى الآن 899 قرضاً مُيسراً، بلغ إجمالي قيمتها 7. 18 مليار دولار، استفادت منها 105 دول.

كما قال رئيس هيئة سوق المال ان الهيئة تنظر في الموافقة على طلبات لإصدار سندات وصكوك بقيمة مليار دولار.

وأضاف نايف الحجرف، على هامش في ملتقى الكويت للاستثمار، :«وافقنا منذ نوفمبر الماضي على اصدار صكوك وسندات بقيمة 3 مليارات دولار.»

وأشار «الحجرف» إلى ان اللائحة الجديدة لقانون سوق المال تنظم اصدار الصكوك والسندات.

ويذكر ان عوائد السندات الخليجية شهدت ارتفاعاً كبيرا خلال الفترة الماضية مع تدهور أسعار النفط، واستمرار ضبابية تعافي الاقتصاد العالمي الأمر الذي يرفع كلفة التمويل على مصدري أدوات الدين بالخليج في الفترة الحالية.

فيما قال رئيس بيت التمويل الكويتي (بيتك KFIN)، أن البنوك الكويتية أعلنت في دراسة إلى وزارة المالية والبنك المركزي الكويتي استعدادها تمويل سندات وصكوك قد تطرحها الحكومة في حدود 3 إلى 5 مليارات دينار خلال 3 سنوات. وأضاف حمد المرزوق، على هامش ملتقى الكويت للاستثمار، ان البنوك الكويتية أعلنت استعدادها تمويل عجز الموازنة من خلال صكوك وسندات تطرحها الحكومة.

وقال «المرزوق»، ان حجم انكشاف بيت التمويل الكويتي على سوق الأسهم لا يتخطى 5% من حجم الرهونات لديه.

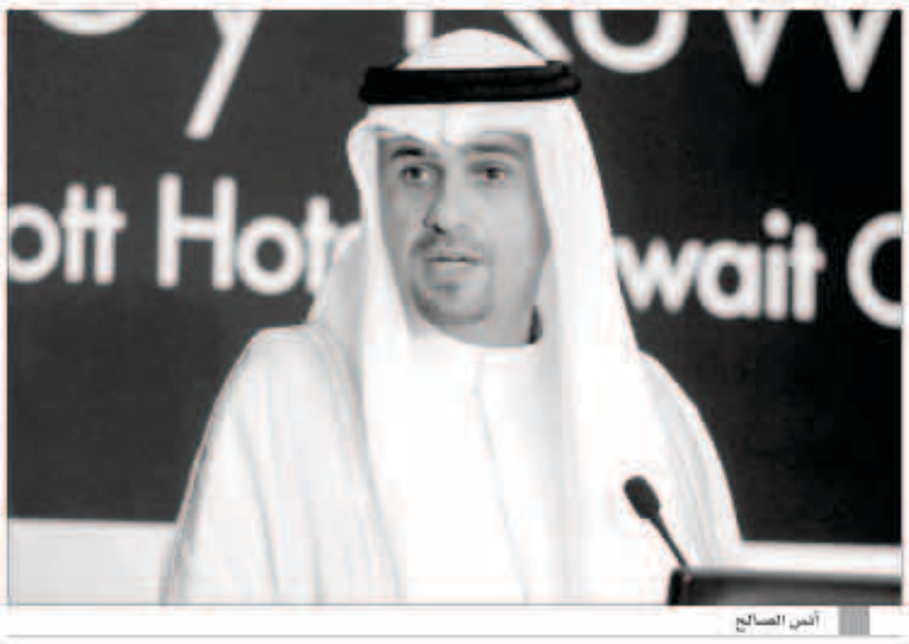
أنس الصالح

العبيد: مصارفنا الوطنية تتمتع بمؤشرات مالية متينة تعكسها المرتكزات الرئيسية الأربعة التي تشكّل عناصر دعم قوة البنك

«السعري» يتراجع في جلسة «متباينة» للبورصة

أنهت المؤشرات الكويتية جلسة أمس الأربعاء على تباين في الأداء للمرة الثانية خلال تعاملات الأسبوع الجاري، حيث تراجع السعري، بينما واصل المؤشران الوزني وكويت 15 الإقفال باللون الأخضر.

وتراجع المؤشر السعري في ختام جلسة أمس 0.11% مدنيا إلى مستوى 5278.87 نقطة خاسرا 5.81 نقطة، وهو ثاني تراجع للمؤشر هذا الأسبوع.

وارتفع المؤشر الوزني للبورصة أمس 0.33% عند مستوى 366.55 نقطة بمكاسب بلغت 1.22 نقطة، ليُكمل ارتفاعه الرابع على التوالي.

كما واصل مؤشر كويت 15 ارتفاعه لسادس جلسة على التوالي، ليُسجل نموا بلغت نسبته أمس 0.85% عند النقطة 868.29 رابحا 7.3 نقطة.

وبلغ حجم التداولات عند الإقفال 160.17 مليون سهم مقابل 176.89 مليون سهم بالأمس الأول، بتراجع 9.5%.

وعلى العكس، ارتفعت قيم التداول أمس 4.7% لتصل إلى 12.71 مليون دينار مقابل 12.14 مليون دينار بالأمس الأول.

وتصدر قطاع الرعاية الصحية القائمة الخضراء بنمو نسبته 0.72% مدفوعا بارتفاع سهم «ياكو» بمعدل 5.32%.

مؤشرات البورصة تشهد تباينا

وجاء قطاع الخدمات المالية على رأس التراجعات بانخفاضه 0.58% بعد أن وقعت أربعة من أسهمه في قائمة العشرة الأوائل باللون الأحمر، وهي أسهم «جي إف إتش» و«عربي قابضة» و«الخليجي» و«اكتتاب».

واحتل سهم «بيت الطاقة» صدارة قائمة ارتفاعات الأسهم أمس بنمو بلغ 7.14%، بينما تصدر سهم «و ط للمسالخ» القائمة الحمراء متراجعا 7.81%.

وعلى مستوى التداولات، شهد سهم «صفاة طاقة» أنشط الكميات بعدد بلغ 21.67 مليون سهم، بينما حقق سهم «وطني» أنشط القيم بسيولة تجاوزت 2.7 مليون دينار.

وكان أداء المؤشرات الكويتية متباينا في نهاية الساعة الأولى من جلسة أمس، حيث تراجع المؤشران السعري والوزني، وارتفع مؤشر كويت 15 بشكل طفيف.

يجسد روح الفن المعماري المغربي على أرض الكويت

«السرب للتطوير العقاري» تطرح مشروع «دار الشرهان» في منطقة «الخيران»

ناصر الراشد

على النهج العالمي وبحثا منها لخلق بيئة عقارية متطورة تواكب المستجدات العالمية في عالم التطوير والتسويق العقاري، تطرح شركة «السرب للتطوير العقاري» مشروعها الجديد «دار الشرهان» في مدينة صباح الاحمد البحرية «الخيران»، والذي يعد من المشاريع التي تتمتع برؤية جديدة في عالم العقار الكويتي وبهدف خلق خدمات عقارية بحس عال يجسد روح الفن المعماري المغربي على أرض الكويت.

واشار نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في الشركة ناصر الراشد إلى أن مشروع «دار الشرهان» سكني بمساحات متعددة ، معتبرا ان المشروع هو مزيجا منسجم العناصر المعمارية المعاصرة والتصميمات التقليدية العربية الأصيلة (المعمار المغربي)، لافتا إلى أن هذا المشروع العملاق يوفر لسكانه الحياة اليومية بمستوى معيشي عصري مرتفع الجودة والرقي.

وقال الراشد « يشتمل المشروع على واجهة بحرية واسعة متاحة لسكانه، كما يتميز المشروع بالمناظر الطبيعية الخلابة، ويوفر أيضا بيئة مثالية للأسر الكويتية الأصلية التي تريد السكن في منازل بجودة مرتفعة ووفق معايير عالية وبتكلفة مقبولة».

وعن تفاصيل المشروع بين الراشد ان الوحدات تتمثل في صالة استقبال وغرفة نوم ماستر وغرفة نوم متعددة، وحمامات ومغاسل ومطبخ وغرفة خادمة مع حمام خاص وغرفة ملابس خاصة، لافتا إلى أن جميع الوحدات مؤثثة بالكامل من أشهر محلات الأثاث، بما في ذلك المطابخ والأجهزة الكهربائية.

ولفت الراشد إلى أن المشروع يتميز بواجهة بحرية على الخور مباشرة بمياه زرقاء رائعة بإمتداد 16 مترا والتي توفر الراحة والاستمتاع والاسترخاء، مشيرا إلى أن هناك شواطئ رملية جذابة على مرأى البصر متاحة لسكان المشروع، وممرات وقنوات مائية خلابة تمثل الخور الاساسي للمنطقة والتي يمكن استخدامها في الهوايات البحرية المختلفة.

وأكد الراشد على ان نماذج المشروع مختلفة بمساحات تلبي احتياجات شرائح واسعة من المجتمع، بالاضافة إلى وجود مسبح خاص في المشروع ومواقف سيارات خاصة تخدم سكانه.

وعن جمال ورقي المدينة لفت الراشد إلى أن مدينة صباح الأحمد البحرية تعتبر أول وأكبر بشيد بالكامل من قبل القطاع الخاص الكويتي، وتقع المدينة في منطقة الخيران جنوب الكويت، اذ تعد المدينة عملا حضاريا متميزا ليس على مستوى المنطقة فحسب، بل في العالم.

وتابع « تتميز المدينة باستخدام احدث ما توصل إليه العلم الحديث في مجال إنشاء المدن، من حيث التخطيط والإنجاز لكل خدمات البنية التحتية والمرافق والخدمات على أعلى مستوى، فضلا عن المزايا الطبيعية والبيئية للمنطقة».

وأشار إلى أن مدينة صباح الأحمد البحرية يتوافر فيها مباني خدمية مثل البريد والهاتف وتحتوي على خدمات متكاملة، من شواطئ ومساجد ومدارس ومركزا للاطفاء البحري ومركز خفر السواحل وممرات مشاة ومنتزهات عامة. وأكد الراشد على ان مدينة صباح الأحمد توفر للعملاء فرصة عظيمة للعيش والاستمتاع برغد الحياة في بيئة صحية مريحة.

بالرغم من الظروف الصعبة التي تشهدها الأسواق

شركة مشاريع الكويت تستكمل إصدار سندات بقيمة 500 مليون دولار

أعلنت شركة مشاريع الكويت (القابضة) عن استكمالها بنجاح إصدار سندات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي (151.8 مليون دينار كويتي) لأجل سبع سنوات في إطار برنامجها لإصدار أوراق مالية متوسطة الأجل باليورو بقيمة 3 مليار دولار أمريكي.

وتحمل السندات سعر فائدة ثابتة بنسبة 5 بالمائة وهي مدرجة في سوق لندن للأوراق المالية، وقد فاق الاكتتاب فيها بمقدار 2.5 مرة. ويساهم هذا الإصدار في إطالة أمد استحقاقات ديون الشركة، وتقليص تكلفة التمويل كما يوفر المرونة المالية اللازمة لتنفيذ استراتيجيتها. وجاء إصدار هذه السندات في إطار استراتيجية شركة المشاريع القائمة على حشد الأموال بصورة منتظمة في أسواق الدين المحلية والعالمية بهدف تنويع قاعدة مستثمريها.

ونجحت شركة المشاريع في ظل أوضاع اقتصادية تشوبها التقلبات بالاستفادة من التجاوب الإيجابي من المستثمرين لتنفيذ عملية إصدار سريعة في يوم واحد. ويعتبر هذا الإصدار الأول من القطاع الخاص في منطقة وسط شرقي أوروبا والشرق الأوسط وافريقيا في عام 2016 والأول في منطقة الشرق الأوسط منذ شهر أكتوبر 2015.

وفي معرض تعليقه على هذا الإصدار قال نائب رئيس مجلس الإدارة (التنفيذي) في شركة المشاريع فيصل العيار إن نجاح هذا الإصدار يعكس السمعة الممتازة التي تتمتع بها شركة المشاريع وثقة المجتمع المالي العالمي في استراتيجية الشركة على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة في جميع أنحاء العالم.

وأضاف "لقد كان الطلب على سندات شركة المشاريع قويا جدا على الرغم من الظروف الصعبة التي تشهدها الأسواق، يعكس هذا الإصدار الذي فاق الاكتتاب فيه قيمته بمقدار 2.5 مرة ثقة المجتمع المالي العالمي في استراتيجية شركة المشاريع والقدرة على تنفيذها. إن شركة المشاريع تتمتع بسيولة مالية قوية، وستساهم عائدات هذه السندات في إعطاء الشركة المزيد من المرونة على الصعيد المالي مما يتيح لنا مواصلة تنفيذ خططنا الاستراتيجية". وجذب الإصدار مجموعة واسعة من المستثمرين، بما في ذلك مؤسسات عالمية رائدة في مجال الدخل الثابت. وتم إغلاق باب الاكتتاب بعدما بلغ حجم الطلب على السندات 1.25 مليار دولار أمريكي. وقد حظي بتوزيع جغرافي كبير بنسبة 32 بالمائة للمستثمرين الأوروبيين، و28 بالمائة للمستثمرين الأسيويين، و23 بالمائة للمستثمرين من المملكة المتحدة و 14 و 3 بالمائة للمستثمرين من الشرق الأوسط ومستثمري الحسابات الخارجية الأمريكية على التوالي.